الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٩١
الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي . . . . . (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/49/556 و A/49/636)

مشاريع قرارات (A/49/L.59 و A/49/L.60 و A/49/L.61)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية اختتمت مناقشتها للبند ٣٨ من جدول الأعمال في جلستها الثالثة والسبعين في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

والآن أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروعي القرارين A/49/L.59 و A/49/L.60.

السيد العربي (مصر): يشرفني بالنيابة عن المجموعة العربية أن أعرض مشروعين من المشاريع المدرجة تحت البند ٣٨ من جدول أعمال الدورة الحالية.

الأول، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.59، المعني بالقدس، وأقدمه نيابة عن الأردن، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، قطر، كوبا، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

ويشير هذا المشروع في الديباجة الى كافة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ عام ١٩٨١، والتي تقرر بشكل قاطع أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تستهدف تغيير المركز القانوني أو الطبيعة الديمغرافية لمدينة القدس تعتبر لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فورا.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-87480
9487480

كما يشير المشروع الى قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي قرر فيه المجلس، ضمن أمور أخرى، عدم الاعتراف بما يسمى "القانون الأساسي" الاسرائيلي حول مدينة القدس، وطلب المجلس في ذلك القرار الى الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن يشجب هذه البعثات. ويعيد مشروع القرار تأكيد أهمية تنفيذ تلك القرارات.

تود الدول المتبنية لمشروع القرار هذا أن تعبر عن الأمل في أن يتم الانسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي العربية، بما فيها القدس، لكي يتم تحقيق السلام في الشرق الأوسط، ولكي تتحول مدينة القدس الى رمز للسلام والتآخي والتآلف بين الأديان السماوية الثلاثة.

أما مشروع القرار الثاني فهو حول الجولان السوري، وهو وارد في الوثيقة A/49/L.60. وأقدمه بالنيابة عن الأردن، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، السودان، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن.

ويعيد مشروع القرار التأكيد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة، وعلى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الجولان السوري.

ويذكر القرار بأن اسرائيل لم تمتثل بعد لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وأن الإجراء الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية تجاه ضم الجولان يعد مخالفا لذلك القرار. ويشير مشروع القرار أيضا الى عملية السلام التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد بأمل تحقيق تقدم ملموس على المسارين السوري واللبناني في هذه المفاوضات.

ويطلب مشروع القرار من اسرائيل أن تنسحب من كامل الجولان السوري المحتل.

لعلي أعبر عن رغبة جميع الدول التي تبنت مشروع القرار هذا حين أدعو من هذا المنبر الى إحراز تقدم سريع وجوهري على المسارين السوري واللبناني لمفاوضات السلام، بشكل يحقق لنا - خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة - تنفيذ جميع القرارات، لأن ذلك سوف يسهم في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل النرويج الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/49/L.61.

السيد آص (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنه لمن دواعي سروري العظيم أن أعرض جنبا الى جنب مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار A/49/L.61 بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد شاركت الدول التالية في تبني مشروع القرار: اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أسبانيا، استراليا، اسرائيل، ألبانيا، المانيا، أوروغواي، أوكرانيا، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، بوركينا فاصو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، غابون، غينيا، فنلندا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، مالطة، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان.

إن مشروع القرار هذا متابعة للقرار ٥٨/٤٨، بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، والذي قدم للمرة الأولى في العام المنصرم.

وبموجب مشروع القرار، ترحب الجمعية العامة بالانجازات التي حققتها عملية السلام حتى الآن وتؤيدها تأييدا تاما. ويتضمن النص كذلك اشارات الى الاتفاقات والمعاهدات الموقعة خلال العام الفائت. وتنفيذ إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين يسير الى الأمام بإطراد، وإن كان متأخرا عن الجدول الزمني المحدد، وأعقب ذلك الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا الذي ينشئ السلطة الفلسطينية والذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في ٤ أيار/مايو من هذا العام. ويتواصل تطبيع العلاقات بين اسرائيل وجيرانها العرب، ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وقعت اسرائيل والأردن معاهدة سلام تاريخية. وهذه الخطوات الجديدة الهامة تجسدت في أجزاء الديباجة ومنطوق مشروع القرار.

والأطراف تستحق منا الثناء على شجاعتها والتزامها الرائعين بالسير قدما في العملية السلمية بالرغم من المعارضة الداخلية ومحاولات تقويض عملية السلام من خلال العنف والارهاب.

في الفقرة ٤ من المنطوق، تؤكد الجمعية العامة على ضرورة تحقيق تقدم سريع على المسارات الأخرى للمفاوضات العربية - الاسرائيلية في إطار عملية السلام التي بدأت في مدريد. ويحدونا الأمل أن تستلهم المحادثات الثنائية بين اسرائيل وسوريا وبين اسرائيل ولبنان هذه التطورات الايجابية وأن تؤدي عما قريب الى نتائج ملموسة باتجاه السلم، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالنسبة للمسار الاسرائيلي اللبناني، فإن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ سيمثل نقطة مرجعية هامة.

ومؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، المعقود في الدار البيضاء في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الى ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، أوضح بجلاء التغير العميق الذي جرى في الشرق الأوسط. وبرزت احتمالات جديدة للتعاون الاقليمي، التي ينبغي أن تدفع بدورها الى تحقيق مزيد من التقدم في عملية السلام. وجرى الترحيب بإعلان قمة الدار البيضاء في الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار.

وثمة عنصر هام في مشروع القرار المعروض على الجمعية يتمثل في مناشدة الدول الأعضاء التعجيل بتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية للشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية، وتقديم هذه المساعدة للأطراف في المنطقة، وتأييد عملية السلام. وزيادة المساعدة من جانب المجتمع الدولي هامة بصورة خاصة في المرحلة الحالية في ضوء الحالة الاقتصادية المتدهورة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية. ونرى أن التفاؤل والآمال التي سادت في العام الماضي بحياة أفضل حل محلها اليأس والاقتتال الداخلي على الجانب الفلسطيني. ففي غياب تحسينات سريعة وملحوظة، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها يمكن أن تتعرض للخطر.

وتشير الفقرة ٧ من المنطوق الى الإسهام الايجابي الذي يمكن أن يسفر عنه اضطلاع الأمم المتحدة بدور ايجابي في عملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا الذي أعقبه والاتفاق على نقل السلطات والمسؤوليات على سبيل التحضير. وإن تعيين الأمين العام لمنسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، كما هو مذكور في الفقرة ٥، أكد التزام الأمم المتحدة بتعزيز دورها على نحو أكبر في عملية السلام.

إن هدف مشروع القرار هذا لا يتمثل فقط في الترحيب بإنجازات عملية السلام التي تحققت حتى الآن، وإنما أيضا بتسجيل الدعم القوي من جانب أعضاء الأمم المتحدة لمضاعفة الجهود من أجل التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وهناك مسائل كثيرة لم تحل بعد. وهذا العام لا يأتي مشروع القرار على ذكر مسائل هي موضوع تفاوض بين الأطراف. ونؤمن بأن الجمعية العامة ينبغي أن تحرص على ألا تزيد أو تنتقص مما يمكن للأطراف وحدها أن تقرره. ومع ذلك،

نعتبر أن من الأهمية الحيوية بمكان في هذه المرحلة الحرجة أن يعرب المجتمع الدولي عن دعمه المتواصل لعملية السلام من خلال الجمعية العامة. ولذلك نوصي باعتماد مشروع القرار هذا بالاجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي ليعرض أيضا مشروع القرار A/49/L.61.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يتشرف وفد الاتحاد الروسي، بوصفه أحد راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، بأن ينضم الى النرويج والولايات المتحدة الأمريكية في عرض مشروع القرار A/49/L.61. إن الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو تعزيز العناصر والانجازات الايجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط وتوجيه الأطراف نحو مزيد من النتائج العملية في جميع مجالات المفاوضات.

ومنذ بدء عملية مدريد للسلام، تم تحقيق تقدم هام. فهيئة الحكم الذاتي الفلسطينية يجري تكوينها، والعمل بشأن جوانب أخرى من العملية جار أيضا. وتسرنا التطورات التي تشهدها العملية، ونريد حل جميع أوجه الصراع دون تحيز لأي من أطراف الصراع. وهذا، في الواقع، هو منطق صيغة مدريد لعملية السلام.

واسترشادا بالمبدأ الأساسي القائل إنه يجب حل الصراعات الاقليمية لما فيه صالح تحسين المناخ الدولي بصورة عامة، فإن روسيا جعلت تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط أولوية هامة في سياستها الخارجية. وإننا نعمل بنشاط على النهوض بالتقدم في المنطقة - التي، ينبغي لي أن أشير، بأنها قريبة جدا من الحدود الجنوبية للاتحاد الروسي.

وإننا نعتبر أن توقيع معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل، والتي تحمل أيضا توقيع وزير خارجية الاتحاد الروسي، قد أذن ببدء حقبة جديدة في عملية السلام. والحدث الهام الآخر تمثل في البدء بإقامة حكم ذاتي فلسطيني على أرض الواقع.

وبصورة عامة، نشعر بالارتياح إزاء ديناميات المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، رغم أن زعامة منظمة التحرير الفلسطينية تواجه صعوبات ملموسة بالنسبة لاقامة سلطة الحكم الذاتي. وفي الوقت الراهن، تكتسي المحادثات الجارية في القاهرة بين اسرائيل والفلسطينيين بشأن انتخابات المجلس الفلسطيني وهيئة الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة أهمية قصوى.

إن الدعم المادي من الخارج ضروري لضمان اقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، وفي مشروع القرار تطالب الجمعية الدول الأعضاء بالإسراع في تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية للشعب الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية. وروسيا من جانبها، تقدم المساعدة للفلسطينيين تشمل معدات للشرطة وقوات الأمن الفلسطينية. ونعكف أيضا على دراسة مشاريع للمشاركة الروسية المحتملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي فقرة أخرى بالغة الأهمية من مشروع القرار ترى الجمعية أن اضطلاع الأمم المتحدة بدور نشيط في عملية السلام في الشرق الأوسط والمساعدة في تنفيذ إعلان المبادئ من شأنه أن يمثل إسهاما ايجابيا. ونعتقد أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، تمتلك خبرة واسعة في عدد من البرامج الإنسانية والتقنية في الأراضي المحتلة. وإمكاناتها يمكن أن تكون ذات فائدة كبرى في عملية تنفيذ إعلان المبادئ.

وفي مشروع القرار، تؤكد الجمعية أيضا ضرورة تحقيق تقدم سريع على المسارات الأخرى للمفاوضات العربية - الاسرائيلية.

في هذا السياق، نشعر بالقلق إزاء انعدام التزامن بين المسارات التفاوضية. والحاجة الرئيسية في هذه المرحلة هي استئناف المحادثات السورية - الاسرائيلية. ولقد كشفت الاتصالات المكثفة بين روسيا وسوريا واسرائيل عناصر محددة من المرونة في مواقف الطرفين بما يكفي لاقناع راعيي عملية السلام بأن الطرفين ينبغي أن يعملا بهدف تحقيق التقدم. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد تسريع الأمور.

ونتيجة المفاوضات السورية - الاسرائيلية ستقرر الى حد كبير الوسائل التي يمكن أن تعمل على حل المشكلة اللبنانية - الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه، تتميز الحالة في لبنان بخصائص معينة. ونحن نفترض أن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يرمي الى كفالة سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان، والأمن في الجزء الشمالي من اسرائيل، لا يزال يوفر أساسا قانونيا دوليا محددا لتسوية هذه المسألة.

ونحن على اقتناع بأن اعتماد مشروع القرار هذا سيوفر دعما سياسيا هاما لعملية بناء الشرق الأوسط بعد المواجهة على أساس تعاون دولي واسع وتنمية اقتصادية عاجلة في المنطقة. وروسيا تعلق أهمية كبرى على الجانب المتعدد الأطراف لعملية السلم التي أخذت تتحدد أكثر فأكثر، وترى أن الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، ستواصل تقديم المساعدة من أجل تقدم العملية في جميع جوانبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة أيضا ليقوم بعرض مشروع القرار A/49/L.61.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشروع القرار الذي نقوم بعرضه اليوم A/49/L.61 يتيح الفرصة للجمعية العامة كي تؤكد دعمها مجددا لعملية السلم في الشرق الأوسط التي افتتحت في مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١. ومنذ تلك البداية التاريخية شهدنا إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقعت عليه اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا الذي تم التوصل اليه بعد ذلك، واتفاقهما المؤرخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩٤ بشأن نقل السلطات والمسؤوليات على سبيل التحضير والاتفاق بين اسرائيل والأردن على جدول الأعمال المشترك، ومعاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وكل هذه الأمور تشكل خطوات هامة على طريق التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وإنه لمن الضروري والمناسب وجوب أن يشجع العالم الأطراف في عملها من أجل التغلب على ما خلفه الماضي من حقد وحرب وعدم ثقة وريبة. ويتحتم أيضا على العالم أن يدعم الأطراف وهي تواجه تحدي أولئك الذين يسعون، عن طريق العنف والإرهاب، الى تقويض الخطوات التي اتخذتها وعكس مسارها. ولقد أكدت الأطراف نفسها مجددا إدانتها للعنف والإرهاب، وهي ما زالت ملتزمة بحل خلافاتها من خلال التفاوض، على الرغم من الجهود الوحشية الدامية التي يبذلها أعداء السلم والمصالحة.

إن موقف الولايات المتحدة الثابت يتمثل في وجوب أن يكون السلم العادل والدائم الذي نسعى الى تحقيقه في الشرق الأوسط سلما شاملا. ونحن نأمل ونرغب بشدة، إذن، في أن يتحقق تقدم وشيك في الجهود التي تبذلها سوريا واسرائيل ولبنان واسرائيل في سبيل التفاوض من أجل تحقيق السلم. وفي هذا السياق أود أن أؤكد مجددا التزام حكومتي بالاستقلال السياسي للبنان، وسيادته وسلامته الإقليمية . ولقد وردت هذه الأهداف في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي تؤيده حكومتي.

إن حكومتي لا تزال تبذل جهودا كثيرة لترى أن المساعدة الاقتصادية المناسبة موجهة نحو دعم السلم. ومشروع القرار هذا يعبر بوضوح عن وجهة نظر المجتمع الدولي القائلة بأن هذه المساعدة من أجل التنمية تتصف بأولوية حاسمة وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمها.

ومشروع القرار إشارة واضحة الى الأطراف مفادها أن المجتمع الدولي يعترف بجهودها الشجاعة ويؤيدها، وهي الجهود التي ترمي الى إعادة رسم العالم الذي سيعيش فيه أبناؤها. وهو يشكل أيضا اعترافا بما حققته فعلا في المفاوضات المباشرة بشأن الخلافات القائمة بينها. وإن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا سيكون تصويتا لا لبس فيه بالثقة في عملية السلم التي بدأت في مدريد.

ختاما، أود أن أقول إن الولايات المتحدة فخورة مرة أخرى بأن تعمل مع ممثلي روسيا والنرويج وبلدان عديدة أخرى على تقديم مشروع القرار هذا. وتدعو ممثلي جميع الدولي الى المشاركة في الإعراب عن الدعم لشعوب الشرق الأوسط في مواصلتها للجهود التي تبذلها من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نبدأ الآن النظر في مشاريع القرارات A/49/L.59 و A/49/L.60 و A/49/L.61.

أود أن أبلغ الممثلين بأن باراغواي واليونان أصبحتا من مقدمي مشروع القرار A/49/L.61.

أبدى عدة ممثلين رغبتهم في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت. أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد العربي (مصر): أتشرف بأن أتحدث باسم مجموعة الدول العربية حول مشروع القرار A/49/L.61 المتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. تؤكد المجموعة العربية من جديد تأييدها الكامل لعملية السلام الجارية والتي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وتجدد التعبير عن أملها في أن تسفر تلك العملية عن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، سلام يضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة ويكفل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتود المجموعة العربية أن تعرب هنا عن تضامنها الكامل مع لبنان حول ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بصورة فورية. ولقد بذلت المجموعة العربية، للعام الثاني على التوالي، جهودا كبيرة مع الدول التي أعدت مشروع القرار لكي يتضمن إشارة صريحة الى القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، على أساس أن لبنان قد قبل المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام بهدف تنفيذ ذلك القرار. كما أن تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط سوف يتعذر ما لم تنسحب اسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية، وهو ما يدعو اليه القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ومن المؤسف أن محاولات مجموعة الدول العربية ودول أخرى عديدة لم يكتب لها النجاح وقوبلت بالرفض هذا العام أيضا.

وتعرب الدول العربية عن أسفها لعدم الوصول الى توافق الآراء حول مشروع قرار حول عملية السلام في الشرق الأوسط التي تحظى في واقع الأمر بكل التأييد ويعلق عليها الجميع آمالا كبيرة من أجل التوصل الى السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد لدسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في هذا العام شهدت عملية السلام تطورات مشجعة، وفازت الشخصيتان الرائدتان فيها، عن جدارة، بجائزة نوبل للسلام. ووفدي يغتنم هذه الفرصة ليهنئهما ويعرب لهما عن ارتياحه لأنهما انتهزا فرصة احتفالات أوسلو لتكثيف جهودهما. كما أحرز تقدم كبير في العلاقات بين اسرائيل والأردن وقضية فلسطين والتعاون الإقليمي. ومن الصائب أن ترحب الجمعية العامة بهذا التقدم، بمشروع قرار جديد بشأن علمية السلام في الشرق الأوسط.

وفرنسا، كما فعلت في العام الماضي بشأن مشروع قرار مماثل، ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/49/L.61 الذي يتوج مجموعة من مشاريع القرارات المكرسة للشرق الأوسط، والذي تم استكماله وتحسينه بشكل شامل. وكما كان الحال في العام الماضي أيضا، فإن تأييد فرنسا لمشروع القرار

الإيجابي هذا لا يصل الى حد المشاركة في تقديمه. وسبب ذلك معروف للجميع، وقد شرحه وفدي في العام الماضي، فعدم وجود أية إشارة الى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) يشكل ثغرة مؤسفة. وفرنسا تعلق أهمية خاصة على احترام المبادئ التي أرساها ذلك النص، وكانت تود أن تُغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على التزام الأمم المتحدة بسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية.

والحجج التي ساقها مقدمو مشروع القرار لتبرير رفضهم الإشارة الى القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ليست مقنعة. فاسرائيل تجزم بأنها ليست لديها أية مطالب إقليمية في لبنان، وأن دافعها الوحيد هو قلقها على أمنها ذاته. وراعيا عملية السلام، بدورهما، يؤكدان أن السلام يجب أن يكون عادلا وشاملا ودائما. ولا يمكن أن يتخيل أحد أن يحل مثل هذا السلام ما دام التراب اللبناني محتلا بشكل غير قانوني من قوات أجنبية.

إن جميع بلدان المنطقة يجب أن تدخل في عملية التسوية الحالية وقد أحرز تقدم على المسار السوري في المفاوضات، ولكنه ما زال محدودا جدا. ومن ناحية أخرى لم يكن هناك إنجاز ملموس على المسار اللبناني. وقد حان الوقت لأن تجري الأطراف مناقشات جادة، على أساس نفس المبادئ التي جعلت من الممكن فعلا تحقيق السلام مع عدة بلدان أخرى. وفرنسا من جانبها ستواصل تقديم دعمها السياسي والاقتصادي والمالي للعملية التي بدأت في مدريد.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تتابع جمهورية الارجنتين عن كثب وباهتمام خاص التطورات المبشرة بالخير الجارية في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نقر بالاعتدال الذي انعكس في مشروع القرار المتعلق بالجولان السوري (A/49/L.60) والمقدم في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال.

وبعد إجراء تحليل شامل لمضمون مسألة الجولان السوري، في إطار تأييد جمهورية الأرجنتين لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، قررنا أن نصوت لصالح القرار A/49/L.60. وهذا التصويت الإيجابي ينبغي أن يُفهم في سياق اعتراف بلادي الواضح بالتقدم الملموس الذي شهدناه في الشرق الأوسط، ودعمنا القاطع لهذا التقدم. ذلك أننا نقدر وندعم الجهود الدؤوبة الهامة التي ما فتئت تبذلها دولة اسرائيل وجيرانها منذ مؤتمر مدريد للسلام في سبيل التغلب على جميع العقبات ومن أجل ألا يعوقها حقد أو غضب، بغية تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة. وتلك الجهود هي تجسيد لآمالنا.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي، على غرار ما فعل في السنة الماضية بالنسبة لمشروع قرار مماثل، سيصوت ضد مشروع القرار A/49/L.61.

فلبنان، الذي شارك بإخلاص في مسيرة السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، هو البلد الذي عانى أكثر من غيره من الصراع العربي - الاسرائيلي. وبالتالي نشعر أننا سنستفيد كثيرا من تحقيق السلم العادل والدائم والشامل الذي نسعى الى إحلاله في المنطقة.

غير أن مشروع القرار المعروض علينا، على الرغم من المحاولات التي بذلناها مع مقدميه، يقصر عن معالجة شاغلنا الخاص المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي يطالب اسرائيل بسحب قواتها فورا من جميع الأراضي اللبنانية الى حدود لبنان المعترف بها دوليا. فلا يمكن التوصل الى أي سلام حقيقي في الشرق الأوسط دون هذا الشرط الأساسي. وقد كررنا التأكيد على هذه النقطة المرة تلو الأخرى - في مدريد وفي محادثات السلم الثنائية التي عقدت في واشنطن، وفي كل المحافل الدولية الأخرى.

ومرة أخرى أود أن أذكر بأن لبنان شارك في مؤتمر مدريد للسلام وفي المحادثات الثنائية اللاحقة في واشنطن على أساس قرار مجلس الأمن

٤٢٥ (١٩٧٨) لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان. وقد تم التأكيد على هذا في خطاب الضمانات المؤرخ ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، الموجه من حكومة الولايات المتحدة - وهي أحد راعيي مؤتمر مدريد للسلام - الى حكومة لبنان.

وبعد ذلك، دخل لبنان عملية السلام وشارك فيها مشاركة إيجابية وبناءة بغية أن يرى التنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وكان هذا على أساس الفهم الواضح بأن عملية السلام في الشرق الأوسط ستوفر الإطار الذي يتم فيه أخيرا تنفيذ اسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وهو ما رفضت أن تفعله طوال السنوات الـ ١٦ الماضية، وبالذات منذ بداية مسيرة السلام قبل ثلاث سنوات. هذا علاوة على أن استمرار احتلال اسرائيل لجنوب لبنان، وأعمال العدوان اليومية التي ترتكبها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين اللبنانيين، واعلانات المسؤولين الاسرائيليين على أعلى مستوى، لا تعطينا أية ضمانات بامتثال اسرائيل لأحكام مشروع القرار.

إن حالة العنف السائدة في جنوب لبنان تبرز الفشل الكامل لمفهوم المنطقة الأمنية التي أقامتها اسرائيل. فضلا عن أن الاعتداءات العديدة الذي شنها جيش اسرائيل في شمال تلك المنطقة تبرز من جديد وبشكل صارخ فشل هذا المفهوم. واننا نؤمن إيمانا راسخا بأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) هو وحده الذي سيؤدي الى إحلال السلم والأمن في جنوب لبنان.

وكان لبنان يأمل بشدة أن يتسنى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، إعرابا عن الدعم غير المشروط لعملية السلم في الشرق الأوسط من جانب المجتمع الدولي. وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) قرار واضح كل الوضوح. والواقع أن مجلس الأمن ما فتئ منذ عام ١٩٧٨ يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ولبنان، بوصفه مشاركا رئيسيا في عملية السلم في الشرق الأوسط، سيصوت معارضا مشروع القرار المعروض على الجمعية. والمجتمع الدولي سيقف بالكامل على معنى وأهمية تصويتنا، الذي يبرز بوضوح ودون أي شك، أن موقفنا في محادثات السلام الثنائية ثابت لا يتزعزع. إننا نكرر مطلبنا الحازم بالتنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وبالإضافة الى ذلك، فيما يتصل بالفقرتين الرابعة والسابعة من الديباجة، والفقرة ٥ من المنطوق في مشروع القرار A/49/L.61 و Corr.1، التي تشير الى المحادثات الثنائية، يكرر وفدي الإعراب مرة أخرى عن موقفه الثابت والمعروف جيدا بأن المحادثات المتعددة الأطراف يجب ألا تبدأ إلا بعد اختتام المحادثات الثنائية باتفاق كامل بين جميع المشاركين في مؤتمر السلام. ومازلنا نؤمن إيمانا راسخا بأن المحادثات المتعددة الأطراف المعقودة اليوم سابقة لأوانها، ونتيجتها لا يمكن أن تكون حاسمة.

أخيرا، أود التأكيد على أن لبنان ملتزم تماما بمؤتمر السلام في مدريد بغية تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسيواصل بلدي المطالبة بالتنفيذ الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) تحقيقا لهذا الغرض.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية): إن سوريا أكدت التزامها بتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووفق صيغة مدريد. ولاتزال سوريا ملتزمة بتحقيق هذا الهدف. ولهذا فإنها لا تستطيع أن توافق على قرار خاص بمجمل عملية السلام في الشرق الأوسط يخلو من ذكر قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المتعلق بلبنان، الذي شارك في مؤتمر مدريد ومحادثات السلام الثنائية المنبثقة عنه في واشنطن، على أساس هذا القرار.

أما بالنسبة للمباحثات المتعددة الأطراف وأفرقة العمل المنبثقة عنها، فقد سبق لبلدي أن أعلن أنه لن يشارك في هذه المباحثات ما لم يتحقق تقدم جوهري وملموس على المسار السوري.

لهذا فإن وفد بلدي سيصوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.61، المعنون "عملية السلام في الشرق الأوسط".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الثلاثة تحت البند ٣٨ من جدول الأعمال، أي مشاريع القرارات A/49/L.59، و A/49/L.60 و A/49/L.61 و Corr.1.

نتناول أولا مشروع القرار A/49/L.59، المعنون "القدس".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، استونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
كوستاريكا، اسرائيل.

الممتنعون:
أنتيغوا وبربودا، كوت ديفوار، فيجي، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.59 بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٨٧/٤٩ ألف).

[بعد التصويت أبلغت وفود زامبيا وليتوانا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة، وأبلغ وفد بابوا غينيا الجديدة الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.60 عنوانه "الجولان السوري".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بوتان، بوليفيا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، شيلي، الصين، جزر

القمر، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، اكوادور، مصر، اثيوبيا، غرينادا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
اسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون:
أنتيغوا وبربودا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هايتي، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، لاتفيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.60 بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٧٠ عضوا عن التصويت (القرار ٨٧/٤٩ باء).

[بعد التصويت أبلغ وفدا بابوا غينيا الجديدة وليتوانيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مشروع القرار A/49/L.61 عنوانه "عملية السلام في الشرق الأوسط".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، الارجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، لختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين،

بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، توغو، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إيران (جمهورية - الإسلامية)، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية.

الممتنعون:
أنتيغوا وبربودا، السودان.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.61 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل ٤ أصوات مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٨٨/٤٩).

[بعد التصويت، أبلغ وفد ليتوانيا وبابوا غينيا الجديدة الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعرب عدد من الممثلين عن رغبته في التكلم تعليلا للتصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد باركر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وجهة نظر حكومتي معروفة تماما بالنسبة للقرارات التي تسعى الى معالجة موضوعات يجري التفاوض بشأنها بين الأطراف في المنطقة. وهذه الجمعية لا تشجع ولا تدعم تلك العملية عندما تستمر في تأييد القرارات التي تزرع الفرقة وتتحيز بوضوح لطرف في المفاوضات. وليس من المفيد أيضا، من وجهة نظر حكومتي، اتخاذ قرارات تسعى الى الحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات.

وتشعر حكومتي مرة أخرى بخيبة الأمل لاعتماد مشروع القرار A/49/L.60، المتعلق بمرتفعات الجولان، ولئن صوتت حكومتي مؤيدة لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن مركز مرتفعات الجولان، فإننا على اقتناع بأن مشروع القرار A/49/L.60، شأنه شأن مشاريع القرارات الأخرى التي تعالج مسائل يجري التفاوض عليها، يؤدي الى تعقيد التوصل الى نتيجة مقبولة للجانبين. والخيار متروك لسوريا واسرائيل في التفاوض على الترتيبات المتعلقة بمرتفعات الجولان. فالطرفان منهمكان في هذه العملية الحساسة. وعليهما وحدهما أن يحسما خلافاتهما على طاولة التفاوض.

وما فتئت الولايات المتحدة تعتقد بأن من الضروري السعي الى تحقيق سلم عادل ودائم وشامل. ونحن ملتزمون بهذا الهدف من خلال دورنا كشريك كامل ووسيط نشيط في عملية السلام العربية - الاسرائيلية.

وكما كانت ممارستنا في الماضي بشأن مشاريع القرارات المماثلة، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على مشروع القرار A/48/L.59 بشأن القدس. ونحن مقتنعون بأن القدس يجب أن تبقى غير مقسمة، وأن مستقبلها ينبغي أن يتحدد عن طريق المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي، حسبما اتفقت الأطراف في إعلان المبادئ التاريخي في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وهذه الجمعية يجب ألا تقحم نفسها في هذه المسألة المعقدة للغاية والعاطفية بعد أن قرر الأطراف ترك المناقشة المتعلقة بالقدس الى وقت لاحق.

إن الاجراءات التي اتخذتها الأطراف في المنطقة تبين أن مهمة صنع السلام شاقة تجري على قدم وساق. وينبغي للجمعية العامة أن تؤيد الإرادة

السياسية وروح الأخذ والعطاء وتشجعهما، وألا تطلق العنان لنفسها فتتخذ قرارات تقوض تلك العملية.

السيد الصمدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت وفدي مؤيدا مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/49/L.59 و A/49/L.60. بيد انني أود أن أعرب عن تحفظات وفدي بشأن أجزاء القرارين التي قد تفسر على أنها تنطوي على اعتراف باسرائيل.

وفيما يتعلق بموضوع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.61، فإن موقف حكومتي معروف وثابت. أود فقط أن أذكر بأننا نعتقد أن الاتفاقات الأخيرة لن تؤدي الى الاستعادة الكاملة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وبالإضافة الى ذلك يخلو القرار من أي إشارة الى انسحاب القوات المحتلة من لبنان.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.59 بشأن القدس، ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.60 بشأن الجولان السوري. ومع ذلك فإن وفد بلادي يود أن يسجل تحفظه على كل ما ورد في هذين القرارين ويفهم منه الاعتراف بما يسمى باسرائيل.

وقد صوت وفد بلادي ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.61، بعنوان "عملية السلام في الشرق الأوسط"، لأن مشروع القرار هذا لا يطالب اسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، ولأن بقية ما ورد فيه لا تشكل العناصر الكاملة لتحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط.

إن بلادي مع السلام الشامل والنهائي - مع السلام المبني على العدل والذي يضمن الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري وجنوب لبنان، ويضمن تحقيق كافة مطالب الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة الى أرضه وتقرير مصيره. ونحن نكرر أن الحل الذي أدى الى تسوية مشكلة جنوب افريقيا نموذج يحتذى به لوضع حد لاستمرار المشكلة الفلسطينية، وتحقيق إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، عاصمتها القدس، يعيش فيها العربي واليهود على حد سواء.

السيد وولف (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والسويد وفنلندا والنمسا.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما عملية السلم في الشرق الأوسط، التي ترمي الى التوصل الى سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة، إن الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتوقيع على إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي يشكلان خطوة أولى هامة في ذلك الاتجاه. والاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم عملية السلم من خلال عمل جماعي يرمي الى تعبئة الموارد السياسية والاقتصادية والمالية للاتحاد. والاتحاد الأوروبي، بصفته المانح الرئيسي للمساعدة للشعب الفلسطيني، مهتم اهتماما كبيرا بالتنفيذ السريع والفعال والعلني لبرامج المساعدة. وفي إطار المحادثات المتعددة الأطراف، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على تحقيق هدف توطيد السلم من خلال إقامة تعاون إقليمي.

إننا نتابع باهتمام كبير تحسن الحالة في لبنان، ولكن الاستقرار لا يزال هشا نظرا لغياب التسوية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط برمتها. ونواصل الحث على الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد إصراره على التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، المتخذ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. ونحث الأطراف على تحقيق التقدم في المفاوضات الثنائية والوصول بها الى نهاية ناجحة.

وفيما يخص مشروع القرار A/49/L.60 المعنون "الجولان السوري"، يعرف الاتحاد الأوروبي جيدا بالمفاوضات الجارية بين الطرفين في إطار

عملية مدريد للسلم. لقد أعلن كل من الطرفين عن رغبته في التوصل إلى حل عادل شامل دائم لهذه المسألة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورأينا هو أن حلا كهذا يجب إيجاده بين الطرفين، مع مراعاة القانون الدولي والشواغل المشروعة لكلا الطرفين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الكبير الذي يدل عليه كون مشروع القرار هذا يأخذ الآن في الاعتبار التطورات الجديدة والإيجابية في عملية السلام. لقد شارك الاتحاد في مناقشات جادة بشأن إدخال مزيد من التحسينات على النص. ولم تفشل المفاوضات إلا بقدر محدود في إحراز نتائج إيجابية. ومع ذلك، نلاحظ الروح الإيجابية التي دارت بها تلك المفاوضات. ونتطلع إلى المزيد من تبادل الآراء الهام بتلك الروح.

وعلاوة على ذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد موقفه المعروف بأن الاحتلال الاسرائيلي للجولان السوري وبسط القانون الاسرائيلي والولاية القضائية والإدارة الاسرائيلية على هذا الإقليم غير مشروعين.

السيد حسن (العراق): صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الخاص بالجولان السوري المحتل الوارد في الوثيقة A/49/L.60. ومع ذلك يود أن يعرب عن تحفظه على الصياغة الواردة في الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار.

السيد التني (السودان): امتنع وفد بلادي عن التصويت على القرار A/49/L.61، رغم إيمانه التام بضرورة تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، لأن القرار المذكور خلا من الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) لأسباب غير مبررة. وإننا نرى أن الحل الدائم والعادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط ينبغي أن يشمل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها جنوب لبنان والجولان السوري والضفة الغربية، بجانب كفالة كل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وإننا نؤكد إيماننا مرة أخرى بضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على الوصول إلى حل دائم وشامل وعادل للمشكلة بقرارات متوازنة تعتمد على حقائق الأشياء ودون إغفال غير مبرر للجوانب الهامة في أسس الحل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤؛ والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): لقد عبرنا عن موقفنا أكثر من مرة أمام الجمعية العامة الموقرة خلال هذه الدورة، وعبرنا أيضا عن امتناننا الشديد وشكرنا للدول الأعضاء التي قدمت لنا دعمها ومساعدتها والتي تعاونت معنا للتوصل إلى النتائج الممتازة التي توصلنا إليها هذه الدورة. ونود هنا أن نكرر شكرنا لهذه الدول على قيامها اليوم باعتماد القرارات الثلاثة تحت بند الحالة في الشرق الأوسط، وبشكل خاص القرار المعني بالقدس. وهو موضوع ذو أهمية مركزية للشعب الفلسطيني وللأمة العربية والإسلامية. وكذلك لكل المؤمنين بالديانات الثلاث في عالمنا.

إن القدس كانت وستبقى مفتاح السلام على طريق التوصل إلى الحل النهائي على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، وعلى طريق التوصل إلى السلام الشامل والدائم والعادل في منطقة الشرق الأوسط.

وبالنسبة للقرار المعنون "عملية السلام في الشرق الأوسط"، شاركنا بفعالية في التفاوض حول مشروع القرار، واستطاعت الأطراف المعنية التغلب على بعض الصعوبات التي واجهتها في هذا المجال، وقامت بالفعل بوضع بعض القضايا الخلافية جانبا. ونحن نقدر للمتبنين الأصليين للمشروع تفهمهم لموقفنا ولموقف المجموعة العربية في هذا المجال.

وبشكل عام، باعتبارنا طرفا رئيسيا في عملية السلام، نؤيد القرار المذكور، ونعتقد أنه قرار

مفيد. في نفس الوقت، لا نستطيع إلا أن نتذكر وأن نشير إلى تحفظنا على الفقرة الثالثة من القسم باء من إعلان واشنطن الموقع بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اسرائيل في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، وكذلك على الفقرة الثانية من المادة التاسعة من معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية، والفقرتان تخصان القدس. لقد شرحنا بالتفصيل موقفنا من هذا الموضوع في رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المحدة وإلى رئيس مجلس الأمن صدرت كوثيقة رسمية بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ تحت الرمز A/49/288-S/1994/903. إن هذا الموقف لا يلغي تأييدنا العام لتطورات عملية السلام على المسار الأردني الاسرائيلي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتذكر الأعضاء أنني أبلغت الجمعية العامة، في الجلسة العامة ٧٥ المعقودة يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر الحالي، بأن فترة عضوية الأعضاء الخمسة الحاليين في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي عينوا بمقتضى مقررات الجمعية ٣١١/٤٦ ألف وباء وجيم المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢، ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وبأنني، عقب المشاورات، عينت إندونيسيا وأوغندا عضوين في اللجنة الاستشارية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وبعد مزيد من المشاورات، قمت بتعيين بولندا وبيرو والنرويج أعضاء في اللجنة الاستشارية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/49/23 (الأجزاء من الأول إلى الثامن)، A/AC.109/1179-1183، و 1185-1186 و 1188-1195 و 1197)

تقرير الأمين العام (A/49/492)

مشروعا القرارين (A/49/L.51 و A/49/L.52)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشتها للبند ١٨ في جلستها ٨٣ المعقودة يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل سيراليون طلب المشاركة في المناقشة حول هذا البند. ونظرا لأن قائمة المتكلمين أقفلت يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر، هل لي أن أسأل الجمعية ما إذا كان هناك أي اعتراض على إدراج اسم وفد سيراليون في قائمة المتكلمين؟

لا يوجد اعتراض، ومن ثم سيدرج اسم وفد سيراليون في قائمة المتكلمين.

السيد بنغالي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني أن أشارك مرة أخرى باسم وفد سيراليون في مناقشة البند ١٨ من جدول الأعمال: "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة". وأفعل ذلك أيضا بصفتي نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - لجنة الـ ٢٤ الخاصة، وأود أن أسجل تأييدي للبيان الذي أدلى به يوم الجمعة، ٩ كانون الأول/ديسمبر، الممثل الدائم لكوبا، الرئيس بالإنابة للجنة الـ ٢٤، الذي تكلم باسم اللجنة الخاصة.

إن وفد بلدي يرحب باستقلال بالاو، الإقليم الأخير في جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية، وبانضمامها بالأمس إلى عضوية الأمم المتحدة بوصفها العضو الخامس والثمانين بعد المائة. وإذ نرحب بهذا البلد المستقل الجديد فيما بيننا، نعرب عن أملنا في أن تشارك جمهورية بالاو بفعالية في عمل المنظمة، بما في ذلك عمل اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار.

وكما فعلنا في العام الماضي، يود وفد بلادي أن يعرب عن ارتياحه مرة أخرى هذا العام لعمل اللجنة الخاصة، ولا سيما تطبيقها المستمر خلال السنة المنصرمة للتدابير الجديدة الرامية إلى تعزيز فعاليتها من خلال نهج عملها وأساليبه. وفي هذا العام المتغير باستمرار، لا سيما على الساحة السياسية، يحق للجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار، بالإضافة إلى أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، أن تفخر بهذه المنجزات، و لا سيما في القارة الأفريقية، حيث توج القضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا - وهي مسألة وردت على برنامج عملها لسنوات عديدة - بعقد أول انتخابات تعددية وغير عرقية وديمقراطية في ذلك البلد، في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، وتنصيب حكومة الوحدة الوطنية بعد ذلك.

لكن عمل لجنة الـ ٢٤ في المجالات الأخرى لم يستكمل بعد، رغم انقضاء أكثر من ثلث عقد القضاء على الاستعمار. وهذا يؤكد الحاجة إلى استمرار بقاء اللجنة وتزويدها بالموارد الكافية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها. وبالتالي نرفع إلى الجمعية العامة مشروعي القرارين، الواردين في الوثيقتين A/49/L.51 و A/49/L.53، ونوصيها باعتمادهما بتوافق الآراء.

ويود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن القلق المعرب عنه كثيرا إزاء عدم تعاون عدد من الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة وعدم مشاركتها في أعمالها. إننا نؤمن بأن تعاون الدول القائمة بالإدارة له أهمية حيوية بالنسبة لأداء لجنة الـ ٢٤ عملها على نحو سليم وفعال. وأحد المجالات التي تواصل لجنة الـ ٢٤ سعيها للتعاون فيه مع الدول القائمة بالإدارة يتصل بتسهيل إرسال بعثات الأمم المتحدة الزائرة إلى الأقاليم الواقعة تحت إدارتها. فالبعثات الزائرة توفر أنجع السبل للحصول على المعلومات المباشرة عن التطورات الجارية في الأقاليم والتأكد من الحالة في الموقع ومن آراء سكان الإقليم فيما يتعلق بمركزهم في المستقبل. وبإمكان وفد بلدي أن يشهد على هذه الحقيقة لأننا شاركنا في البعثة الزائرة الأخيرة إلى توكيلاو.

ولذلك، فإننا نحث تلك الدول القائمة بالإدارة التي أحجمت عن التعاون مع لجنة الـ ٢٤ أن تعيد النظر في قراراتها وأن تشارك في أعمال اللجنة، التي يقف أعضاؤها على أهبة الاستعداد، بل ويتوقون إلى مناقشة المسائل التي تجعل تلك الدول تبتعد عن اللجنة، وذلك للتوصل إلى حلول لها.

ولا يسعني أن أختتم بياني هذا دون الإعراب عن امتنان وفد بلدي وامتناني شخصيا لحكومة وشعب نيوزيلندا على الضيافة الحارة التي تلقيناها أنا وسائر أعضاء الفريق خلال زيارتنا لتوكيلاو ونيوزيلندا في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذا العام. فالرحلات إلى مختلف البلدان في المنطقة - جنوب المحيط الهادئ - كانت بالنسبة لي خصوصا تجربة ثرية مجزية، ستكون ذخرا لي بقية حياتي. وأعرب عن الامتنان أيضا للناس الذين يقطنون الجزر المرجانية الثلاث في توكيلاو وهي - أتافو وفاكاوفو ونوكونونو - على ضيافتهم وعلى الهدايا الثمينة التي قدموها لجميع أعضاء البعثة الزائرة.

وأود أن اختتم كلمتي بالإعراب عن التقدير لأعضاء لجنة الـ ٢٤، ولا سيما لأعضاء المجموعة الأفريقية والمكتب، على الثقة التي أولوها وفد بلدي والإخلاص في العمل الذي أبدوه أثناء مداولات اللجنة في السنوات التي كنت فيها نائبا للرئيس. كما أود أن أثني على موظفي أمانة اللجنة لعملهم دوما على كفالة الأداء السلس لأعمال اللجنة. وإذ نقترب من الذكرى الخمسين لهذه الهيئة، دعونا نبقي على ولاية اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار حية إلى أن يتم استئصال الاستعمار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/49/L.51 و A/49/L.52.

أود أن أعلن أن البلدان التالية قد انضمت إلى المشاركين في تقديم مشروعي القرارين A/49/L.51 و A/49/L.52 وهي: جزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومالي، وناميبيا، وهايتي.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد برفلييف (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): فيما يتعلق بالفقرة ١٠ من مشروع القرار A/49/L.51، من المقرر تنظيم حلقة دراسية في منطقة الكاريبي في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وسوف تعقد هذه الحلقة في إطار خطة العمل للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار. وستستغرق ثلاثة أيام، ويعقد اجتماعان كل يوم. وستكون خدمات الترجمة الشفوية والوثائق مطلوبة باللغات الانكليزية والاسبانية والفرنسية. وسيكون عدد صفحات الوثائق المطلوبة ٢٠٠ صفحة قبل انعقاد الحلقة الدراسية و ٥٠ صفحة خلالها و ٥٠ بعد انتهائها.

وإننا نعمل بناء على الافتراض بأن خدمات المؤتمرات المطلوبة للحلقة الدراسية سيتم توفيرها من الموارد المتاحة بموجب الباب ٢٥ (هـ)، "مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم"، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وهذا يعني أنه لن يكون مطلوبا توفير موارد إضافية لتغطية تكاليف خدمات الاجتماعات هذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/49/L.51، المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، جامايكا، اليابان،

كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الممتنعون:
بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، المغرب، هولندا، بولندا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.51 بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت. (القرار ٨٩/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.52، المعنون "نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الممتنعون:
بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، المغرب، هولندا، بولندا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.52 بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٢٤ عضوا عن التصويت (القرار ٤٩/٩٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طلب عدد من الممثلين الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١، تقتصر البيانات المدلى بها تعليلا للتصويت على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غيلبر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اضطررنا الى التصويت ضد مشروعي القرارين A/49/L.51 و A/49/L.52 بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

ولئن كنا نرحب بالتغييرات التي أجريت على قرارات السنة الماضية، فإننا لا نعتقد أن تحسينات كافية أجريت في شكل ومضمون مشروعي القرارين لهذه السنة بما يستحق تأييدنا لهما. وعلى العكس، فبينما تقترب الأمم المتحدة بسرعة من الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، في وقت ينبغي أن نتطلع فيه الى مواجهة تحديات التسعينات والقرن الواحد والعشرين، يأتي هذان القراران وكأنهما أثرين لطرق التفكير البالية. فهما يحرفان ويشوهان سجل الدول القائمة بالإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ويساويان دور الدول القائمة بالإدارة بالاستعمار ويصنفان خطأ "المصالح الأجنبية الاقتصادية" و "الأنشطة الأجنبية العسكرية" كنقيض لمصالح الأقاليم وشعوبها؛ وهما يقصران في إعطاء القيمة اللازمة لرغبات الشعوب المعنية، وللتقدم الهام المحرز صوب الحرية على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، وللفوائد التي جنتها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من الدول القائمة بالإدارة التي وفت مخلصة بالتزاماتها بتعزيز رفاه شعوب الأقاليم المعنية.

ويحدونا الأمل في أن تصلح القرارات المقبلة هذه الاختلالات وأن تكون بمثابة دعوة صافية الى التعاون. فالأمم المتحدة المستقبلية يجب أن تبنى لا على قرارات حبيسة لأفكار الماضي بل على أعمال جريئة بناءة.

السيد غوميرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى أشعر بالأسف لأن الوفد البريطاني وجد من الضرورة التصويت ضد مشروع القرار المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/49/L.51) ومشروع القرار المتعلق بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار (A/49/L.52).

وفي بيان وفد بلدي في اللجنة الرابعة وفي مختلف تعليلات التصويت والمواقف في ذلك المحفل، اعترفنا بأن اللجنة الخاصة بذلت جهودا، في عالم يتغير بسرعة، من أجل إظهار حقائق الوقت الراهن. إننا نرحب بهذه الجهود ونأمل في أن يتواصل بذلها. ولكن لا تزال لدينا اعتراضات أساسية على الايحاء بأن تقرير المصير والاستقلال يتساويان تلقائيا، مع التغاضي عن وجود خيارات أخرى، وعلى الاشارة الى مسائل لا صلة لها بإنهاء الاستعمار، مثل الأنشطة العسكرية. ونحن لا نعتقد بأن وجود قواعد عسكرية في الأقاليم الخاضعة لإدارتنا يمكن، بأي طريقة، أن يشكل عقبة أمام منح الاستقلال، أو أن يعرقل قيام تلك الأقاليم بالإعراب عن وجهات نظرها في تقرير المصير.

إن مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة لا يسهمان بأي صورة في تحقيق رغبات ومصالح السكان الأصليين فيما تبقى من الأقاليم الخاضعة للإدارة، وهو الأمر الذي يظل أساسي للسياسات التي تنتهجها حكومتي.

السيد رو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت الوفد الاسترالي توا مؤيدا مشروعي القرارين الواردين في الوثيقة A/49/L.51، "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" وفي الوثيقة A/49/L.52، "نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار".

وهذان الصوتان الايجابيان يتجلى فيهما دعمنا القوي لدور الأمم المتحدة المفيد في عملية إنهاء الاستعمار، لا سيما وأن عددا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية جيران قريبون منا، وهي جزر صغيرة في جنوب المحيط الهادئ.

ووفد بلدي يشعر بالتشجيع إزاء حقيقة أن الاشارات القديمة وغير المناسبة التي تضمنتها قرارات السنين الماضية والتي طالبنا بتنقيحها و/أو حذفها، لم تظهر في القرارين اللذين أتخذا توا. لكننا نلاحظ أن نصي هذين القرارين مطابقان فعليا لنصي القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة العام الماضي.

واستعدادا للدورة المقبلة للجمعية العامة، نشجع اللجنة الخاصة على موالاة استعراض لغة هذين النصين، لا سيما فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية الاقتصادية، بغرض تحقيق مزيد من التوازن والموضوعية، والمراعاة الدائمة لهدف كفالة أن تبقى عملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار توافقية ومفيدة وذات صلة بأحوال ومصالح الشعوب المستعمرة التي من واجبنا الاشراف على إحرازها التقدم صوب تقرير المصير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٨ من جدول الأعمال بأسره.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠